2025 تموز مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 10
July 2025 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 10
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الأوضاع الاقتصادية للتجار المسلمين ـمنذ البعثة النبوية حتى نهاية الخلافة الأمويةـ

م. نصر عبد الباقر محمود صالح
مديرية تربية بابل/قسم تربية كوثى
nasurabid1988@gmail.com
07728683390

الملخص

يوضح هذا البحث الأوضاع الاقتصادي للتجار والإمكانيات المالية لهم، إذ لم يتركوا غالبًا مجالًا إلا وعملوا من خلاله على تنمية أموالهم، واستثمار تلك الأموال في شراء العقارات والأراضي. حتى أنهم أعطوا قسمًا من أموالهم إلى تجار آخرين للعمل بها بالمضاربة، ومنهم من لجا إلى الاتّجار بأموال اليتامى، أو بالأموال التي أخذوها عن طريق الديون أو الاقتراض بدون فائدة، أو بالأموال التي كان يودعها الناس عندهم بدون فائدة في الغالب. ولا شك أن ثراء التجار انعكس على مستوى معيشتهم، فقد تميّزت دورهم بكبرها وجمالها عن غيرها، وكذلك ملابسهم، وصداق نسائهم. وقد أهّلهم وضعهم الاقتصادي الجيد أن يشكّلوا ما يشبه (البنك) حاليًا، وكانت تلجأ إليه الدولة والعامة ـعلى حد سواءـ للاستقراض منه عند الحاجة. كما تطرّق البحث إلى موضوع الممارسات الاقتصادية والمالية للتجار، مثل: (المضاربة، والوكالة، والإتجار، والشُرْكة، والإقراض)؛ وذلك لعلاقة هذه الأمور بطرق تنمية التجار لأموالهم، ومصادر ثراءهم.

الكلمات المفتاحية: التجار، التجارة، المضاربة، الوكالة، الشُركة، الإقراض

The Economic Conditions of Muslim Traders-From the Prophet's Mission to the End of the Umayyad Caliphate-

L. Nasr Abdel-Baqer Mahmoud Saleh
Babylon Education Directorate/Kuthi Education Department
nasurabid1988@gmail.com
07728683390

Abstract

This research illustrates the economic conditions of merchants and their financial capabilities. They often left no stone unturned in developing their wealth, investing it in real estate and land purchases. They even gave a portion of their money to other merchants for speculation. Some even resorted to trading with orphans' money, money they acquired through debt or interest-free loans, or money people deposited with them, often without interest. There is no doubt that the merchants' wealth was reflected in their standard of living. Their houses were distinguished by their size and beauty, as were their clothing and the dowries of their women. Their good economic situation enabled them to establish what is now akin to a (Bank), to which both the state and the public would turn for loans when in need. The research also addressed the topic of economic and financial practices of merchants, such as: (speculation, agency, trading, partnership, and loan); due to the relationship of these matters to the methods of merchants developing their money and the sources of their wealth.

Keywords: (Merchants, Trade, Speculation, Agency, Company, Lending**).**

المقدّمة

بادر الرسول (ص) في أيامه الأولى في المدينة المنورة إلى تأسيس آلية تنسيق النشاط الاقتصادي وهو (السوق)، إذ وضع قواعده وضوابطه، وأولاه عناية كاملة، فكان يتفقّده بنفسه، فازدهر هذا السوق، ووجد فيها العديد فرصة عظيمة للتجارة، فربحوا وحقّقوا ثروة كبيرة.

وتميّز النظام الاقتصادي الإسلامي في عصر الرسول (ص) بجملة من القواعد الفريدة، التي شكّلت نظامًا اقتصاديًا متميزًا، حقق أهدافه التي سعى إليها بكل فاعلية واقتدار، باستعمال الآليات الاقتصادية العملية، فانطلق المسلمون على هدى قواعد هذا النظام، فأسسوا حضارة اقتصادية متميزة، للوصول إلى الحياة الطيبة للأفراد، وإيجاد الاستقلال التام، وتحقيق الكفاية الذاتية للأمة في حاجاتها الاقتصادية.

وكان النبي (ص) والعديد من صحابته تجارًا. ولِما للتجارة من أهمية في الحياة الإسلامية، فقد ضُبِطَت بتشريعات مُحكمة تُغطي العقود والمبادلات والقروض وآداب السوق. وقد استعان الخلفاء الراشدون بعد وفاة الرسول (ص) بالتجار في تسيير أمور الدولة.

وشهدت الدولة في العهد الأموي حركة تجارية نشطة عَبرَ أنحائها المختلفة الواسعة، ومع الدول والإمبراطوريات الأخرى المجاورة على حد سواء. ولم تُقم الدولة أي قيود من أي شكل على أشكال التجارة كافة بين ولايات الدولة نفسها، كما لم تفرض قيودًا أو تقنن بأي شكل التداولات التجارية مع الدول المجاورة، ولم تحتكر أي نوع من البضائع التجارية، وبذلك فإن القوانين التجارية لم تختلف في العهد الأموي كثيرًا عما كانت عليه في عهد الخلافة الراشدة.

وأصبحت الطرق التجارية بأكملها تقريبًا تحت سيادة الدولة الأموي، وسيطر المسلمون على جلّ النشاط التجاري في العالم القديم، إذ أصبحوا يُصدّرون بضائعهم إلى الشرق والغرب، وفضلًا عن الأثر الكبير الذي لعبه هذا النشاط التجاريّ الواسع في تنشيط وتقوية الاقتصاد الأمويّ، فقد انتعش الاقتصاد أكثر بما يُشبه رسومًا جمركية، كانت تفرضها الدولة على القوافل التجارية المارَّة بأراضيها، وقد جعلها ذلك أكثر ثراءً وقوة على الصعيد الاقتصادي.

وقد تنوعت تعاملات التجار في نشاطهم التبادلي للسلع والبضائع؛ فكانت الأرباح تتحقق: إما أن يخزن التاجر السلعة، ويتحيّن بها تغيُّر الأسواق من الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه، وإما أن ينقلها إلى بلد آخر تَرُوج فيه تلك السلعة.

واستوعبت النُّظم التجارية مجموعة من الخدمات المالية المصاحبة للتجارة، وأصنافًا من العاملين مع التجار في أنشطتهم الاستثمارية، فكان منهم الوكلاء المسؤولون عن إتمام المعاملات التجارية في مناطق الإنتاج والتوريد، وإنجاز الصفقات والحوالات المالية لتجّارهم، وتزويد التاجر بالبضائع من أماكن إنتاجها، وإمداده بالمعلومات عن الأسعار والأحوال العامة في مناطق نشاطهما التجاري.

وفي مقابل تلك الأنشطة والخدمات، كان الوكلاء يتقاضون أجورًا ثابتة أو جزءًا من الأرباح المتحصلة من تلك المعاملات، فيما كان يسمى (القِراض أو المُضاربة). وقد استمر نشاط التجار المتشعب، فتمكّنوا من تكوين ما يشبه (النقابات) في وقتنا الحاضر، فوضعوا لأنفسهم أصولًا وأعرافًا وقوانين حافظوا فيها على حقوقهم وتجارتهم وعلائق الأخوة والصداقة فيما بينهم، دون ضغينة أو احتراب، فضلًا عن علاقتهم بالسلطة..

وجراء كل ذلك، أصبحوا التجار من أكثر الناس ثراءً، فعاشوا حياة الترف والبذخ الفاحش، الذي ظهر على أسلوب حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عن طريق ممتلكاتهم المادية والعينية، من أموال طائلة ومسكوكات نفيسة ودور سكنية وضياع وأراضي وأسواق خاصة، وغيرها الكثير.

اقتضت خطة البحث تقسيمه إلى: (مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة). تضمن المبحث الأول موضوع: (الإمكانيات المالية للتجار المسلمين)، ودرس المبحث الثاني موضوع: (مظاهر الثراء للتجار المسلمين). وتناول المبحث الثالث موضوع: (الممارسات التجارية للتجار المسلمين).

العدد 10 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تموز 2025
No. 10 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences July 2025
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

المبحث الأول
الإمكانيات المالية للتجار المسلمين

كان لظهور الإسلام في مجتمع تجاري أثر واضح في موقف الإسلام المشجّع للتجارة، ويظهر ذلك من تأكيد الأحاديث النبوية على أن (تسعة أعشار) الرزق في التجارة، و(عُشر) فيما تبقّى من الأعمال[1]. وأمر الرسول (ص) من شكا إليه الفقر العمل بالتجارة[2]. ودعا الخليفة عمر بن الخطاب (13-23 ه) ابنه عاصم للعمل بالتجارة بعدما زوّجه[3].

وعُدّ العمل في التجارة من أفضل الوجوه التي يتم بها تنمية الأموال والإمكانيات المالية للناس عامة وللتجار خاصة، فذُكر عن قريش أنها كانت تربح للدينار دينارًا[4]. وقيل إن عمر بن الخطاب أعطى أحد التجار مالًا ليتاجر به بقيمة (عشرة) آلاف، فعاد إليه بعد عام بـ(مائة) ألف[5].

وأشترى تجار المدينة أيام الخليفة عثمان بن عفان (23-35 ه) صكوك طعام الجار، ويُذكر أن الصحابي حكيم بن حزام (ت 54 ه) ربح بها (مائة) ألف درهم[6]. وفي الكوفة أشترى عمرو بن حريث القرشيّ (ت 85 ه) سفطي جوهر من الغنائم –التي غنمت من معركة نهاوند عام (21 ه)- بقيمة (ألفي) ألف درهم، وباعها بضعف الثمن (أي بأربعة آلاف ألف)، وكانت سببًا في جعله أغنى أغنياء الكوفة[7].

وشكّل التجار الطبقة الغنية في المجتمع الإسلامي. وقد ذُكرت المصادر أن الخليفة أبي بكر الصديق (11-13 ه) لما فرغ للخلافة، طالب بزيادة راتبه السنوي[8]، والبالغ مقداره (ستة) آلاف درهم[9]، وقال: "زيدوني، فإن لي عيالًا، وقد شغلتموني عن التجارة"[10].

وكان للدعوة الإسلامية أثر كبير في زيادة النشاطات التجارية، فزادت الفتوحات الإسلامية من حجم التبادل التجاري، بفتح الحدود بين مناطق العالم القديم، كما زادت الغنائم والأعطيات من دخل الفرد، فزاد بذلك الطلب على مختلف البضائع. فضلًا عن أن الفتوحات وتكوين دولة الخلافة، قد سهلت السيطرة على طرق التجارة العالمية، وأزالت الحدود والحواجز الجمركية بين الدول، مما ساعد على زيادة النشاط التجاري. وقد تمثّل ذلك في تنمية رؤوس الأموال لدى التجار، وتكوين الثروات الطائلة، ويظهر ذلك من خلال صفقاتهم التجارية، وإمكانياتهم المالية، وحجم تركاتهم، لا سيّما الولاة والعمال منهم. فتورد المصادر أن الصحابي عبد الرحمن بن عوف (ت 32 ه) عندما هاجر إلى المدينة كان مُعدمًا، فقال: "دلّوني على السوق"، فتاجر وأصبح من كبار التجار[11]، وأخذ يدير قوافل تجارية خاصة به، وبلغ عدد إحدى قوافله القادمة من الشام والمحملة بالطعام (سبعمائة) راحلة[12]، وترك بعد وفاته ثروة كبيرة، إذ ترك ذهبًا قُطّع بالفؤوس[13]، و(ألف) بعير و(مائة) فرس و(ثمانمائة) ألف دينار[14].

ومن أشهر التجار الأغنياء كذلك، الصحابي طلحة بن عبيد الله (ت 36 ه) الذي كانت غلّته اليومية من إحدى ضياعه في العراق تتراوح ما بين (ألف- ألفي) واق[15]، وقد جاءه مرّة (سبعمائة) ألف درهم من حضرموت[16]، و(خمسمائة) ألف درهم من العراق[17]. وكانت تركته بعد وفاته كبيرة جدًا، إذ ترك من العين بحدود (ألفي ألف ومائتي ألف) درهم و(مائتي) ألف دينار[18]، فضلًا عن عقاراته وأمواله التي قُوّمت بحدود (ثلاثين) ألف ألف درهم[19].

وبلغ ثراء الزبير بن العوّام (ت 36 ه) حجمًا كبيرًا، فقد كان له (ألف) مملوك يؤدون له الخراج[20]، وكان له غلّات تأتيه من أطراف المدينة، وقد قُدّرت أملاكه بعد وفاته بحدود (خمسين) مليون درهم[21]. وكان للصحابي العباس بن عبد المطلب (ت 32 ه) في مكة (عشرون) عبدًا يتاجرون له[22]، وعند وفاته أعتق (سبعين) مملوكًا[23].

وعُدّ عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت 73 هـ) من التجار الأغنياء، إذ أشترى بضائعًا من غنائم العراق بـ(أربعين) ألفًا، وباعها بـ(أربعمائة) ألف[24]، وما مات حتى أعتق (ألف) رقبة[25]. كما عُدّ عمرو بن حريث (ت 85 ه) أغنى أهل الكوفة، إذ أشترى مرّة سفطي جواهر زمن الخليفة عمر بن الخطاب بعطاء المقاتلة (أي بألفي ألف)، وباعها بـ(أربعة) آلاف ألف[26].

وبلغ قرض عبد الله بن جعفر (ت 80 ه) للزبير بن العوام (ت 36 ه) (ألف ألف) درهم[27]، وقد منحه الخليفة معاوية بن أبي سفيان (41-60 ه) (ألفي ألف)[28]، وأوصى به ابنه يزيد (60-64 ه) فضاعف له العطاء إلى (أربعة آلاف) ألف[29].

وحافظت طبقة التجار على ثرائها في العصر الأموي، على الرغم من الاختلاف الذي طرأ على تركيبة التجار الاجتماعية، بعدما طغى عليها التجار الموالي، وأصبحوا من أكثر الناس ثراءً. وتورد المصادر أمثلة كثيرة على ذلك، فيُذكر أن أثنين من الموالي التجار، وهما: الحسن بن الحر النخعي (ت 133 ه) وعبدة بن لبابة الأسدي، قد قدِما مكّة بتجارة لهما بقيمة (أربعين) ألف درهم[30]. وكان دخل المولى الليث بن سعد (ت 175 ه) (ثمانين) ألف دينار، وقد كان يستغل في كل عام (خمسين) ألف دينار بالتجارة[31]. وكان المولى أبو عبد رب الدمشقي (ت 110 ه) من أكثر أهل دمشق مالًا[32]، وقد أشترى مرّة (سبعمائة) كساء فرّقها في الجيش[33].

وضمّت طبقة الأثرياء إلى جانب التجار، الخلفاء وعمال الدولة وولاتها، ممن كانوا في الأصل تجارًا واستمروا بممارسة التجارة، أو ممن مارسوا التجارة خلال عملهم في أجهزة الدولة المختلفة، فكان ذلك سببًا في ثراء العديد منهم وزيادة أموالهم. وكان من عمال الدولة التجار الخليفة عمر بن الخطاب، الذي استمر بالاقتراض والعمل بالتجارة بعد توليه الخلافة [34]، وقد كان له عدّة عقارات[35]. واستلف الخليفة عثمان بن عفان أثناء خلافته عدّة مرات من بيت المال[36]، وسيطر على العديد من المرافق الاقتصادية في الدولة كالتجارة البحرية، وخلّف عند وفاته ضياعًا كثيرة تراوحت قيمتها ما بين (مائة-مائتي) ألف دينار[37].

وكانت ثروة الخليفة معاوية بن أبي سفيان كبيرة جدًا؛ بسبب استمراره بالعمل بالتجارة، سواء أثناء ولايته في العهد الراشدي[38]، أو بعد توليه الخلافة في العهد الأموي[39]. وتحكّم الخليفة هشام بن عبد الملك (105-125ه) بالأسواق والأسعار، بحيث كانت تباع غلّاته فيها أولًا[40].

وتشير المصادر إلى العديد من عمّال الدولة الأموية الذين كوّنوا ثروة كبيرة أثناء عملهم بالتجارة، ومن بينهم: زياد بن أبيه والي البصرة (54-53ه) لمعاوية بن أبي سفيان، والذي أرسل (ستين) ألفًا ليتاجر له بها[41]. والحجاج بن يوسف الثقفي والي الكوفة والبصرة (73-81ه)[42]. ومحمد بن يوسف (ت 91 ه) والي اليمن للوليد بن عبد الملك (86-96 ه)، والذي أصاب (مائة وخمسين) ألف دينار من خلال تجارته أثناء ولايته[43]. وكان عمال الخليفة هشام بن عبد الملك من أغنى العمال، فقد بلغت غلّة واليه على المشرق خالد بن عبد الله القسري (105-120ه) (عشرين) ألف ألف[44]، وكانت غلّة ابنه يزيد بن خالد (ت 127 ه) أكثر من (عشرة) آلاف ألف[45]، وكان لعامله على العراق يوسف بن عمر الثقفي (121-126ه) سوق خاص به سُمّي باسمه[46].

المبحث الثاني
مظاهر الثراء للتجار المسلمين

استثمر التجار أموالهم في شراء الضياع والعقارات والأسواق والدور في مختلف الأمصار، فتذكر المصادر أن الزبير بن العوام وعبد الله بن جعفر امتلكا ضيعة بالقرب من المدينة[47]، وكان للزبير مكان يعرف بالغابة اشتراه بـ(مائة وسبعين) ألفًا[48]، وقد بيع بعد وفاته بحدود (ألفي) ألف[49]، وكان لابنه عبد الله بن الزبير (ت 73 ه) الكثير من الأراضي والضياع في المدينة وخارجها[50].

وتوزّعت ضياع وأراضي طلحة بن عبيد الله في أمصار عديدة، أشهرها ضيعة النشاستج بالقرب من الكوفة[51]، وقد اشترى منه عثمان بن عفان إحدى أراضيه بـ(سبعمائة) ألف[52]، وعرض عليه (ثلاثمائة) ألف ثمنًا لأرض أخرى[53]، وامتلك عثمان بن عفان أراضي قُدّر ثمنها ما بين (مائة-مائتي) ألف دينار[54]. وباع عبد الرحمن بن عوف إحدى أراضيه بـ(أربعين) ألف دينار[55]، وذكرت المصادر أنه كان هناك قرية بالشام لأبي سفيان بن حرب (ت 31 ه) صارت لأبنائه من بعده[56]. وذُكر أن ضياع عمرو بن العاص (ت 43 ه)

قُدّرت بـ(ثلاثة) آلاف ألف، وكانت تدر (مائتي) ألف دينار سنويًا، ومن أشهرها ضيعة الوهط بالطائف، التي قيل أنها كانت تشتمل على (مليون) عمود كرم[57].

وكان معاوية بن أبي سفيان مولعًا بشراء الضياع والعقارات[58]، حتى أنه اشترى أرضًا من قيس بن سعد (ت 60 ه) بـ(تسعين) ألفًا[59]، واشترى عدّة ضياع من اليهود، لا سيّما في الطائف[60]. وكان للتاجر شقيق بن إبراهيم البلخي (ت 194 ه) (ثلاثمائة) قرية[61].

ولم يقصر نشاط التجار على شراء الضياع والعقارات، بل تعدّى ذلك إلى امتلاكهم أسواقًا خاصة بهم، وقد ازداد ذلك في العصر الأموي بشكل كبير. ومن أمثلة تلك الأسواق: سوق البصرة الذي اشتراه عبد الله بن عامر بن كريز (ت 59 ه) ووهبه لأهله[62]، وسوق وردان بفسطاط مصر الخاص بوردان الرومي (ت 53 ه) مولى عمرو بن العاص وصاحب شرطته[63]، وسوق الصياقلة بدمشق لسفيان بن الأبرد الكلبي[64]، وسوق أسد بالكوفة لوليها أسد بن عبد الله القسري (ت 120 ه)[65]، وسوق يوسف بالحيرة الخاص بيوسف بن عمر بن محمد والي العراق (121-126 ه)[66]، وسوق هشام بالجزيرة التابع للخليفة هشام بن عبد الملك[67].

واتّخذ التجار بيوتًا ودورًا تليق بمستواهم الاقتصادي والاجتماعي، فقد بنى عثمان بن عفان داره بالمدينة وشيدّها بالحجر والكلس، وجعل أبوابها من الساج والعرعر. وبنى المقداد بن الأسود (ت 33 ه) دار بالمدينة، وجعل مُجّصّصة الظاهر والباطن وأعلاه شرفات. وبنى طلحة بن عبيد الله دارًا بالكناسة في الكوفة بالجص والآجر والساج عُرفت بدار الطلحيين، وبنى كذلك سعد بن أبي وقاص (ت 55 ه) داره بالعقيق، ورفع سمكها وأوسع فضاءها وجعل أعلاها شرفات[68]. وكان لوالي البصرة سُمرة بن جندب الفزاري (50-55 ه) داران في البصرة إحداهما بالسوق[69]. ويُذكر إن للزبير بن العوام (إحدى عشر) دارًا في الكوفة، واثنتان في البصرة[70]. وكان لعبد الله بن عامر بن كريز عدّة دور في الطائف والبصرة[71].

وبلغت أسعار تلك البيوت مبالغًا كبيرة، فقد باع الزبير بن العوام دارًا له بـ(ستمائة) ألف[72]، كما باع حويطب بن عبد العزى (ت 54 ه) داره لمعاوية بن أبي سفيان بـ(أربعين) ألف دينار[73]. وقد تعدّدت استخدامات تلك البيوت، فقد كانت بمثابة استراحات للتجار[74].

ولبس سعد بن أبي وقاص الخز[75]، ويُعَدّ عبد الله بن عامر بن كريز أول من لبس الخز في البصرة[76]، كما أرتدى الخز أيضًا سعيد بن المسيب (ت 94 ه)[77]. ويبدو أن ارتداء الخز كان شائعًا بين التجار الأثرياء. ولبس عروة بن الزبير بن العوام (ت 94 ه) قباء سندسًا مبطّنًا بالحرير[78].

وعندما توفي طلحة بن عبيد الله، وجد في أصبعه خاتمًا ذهبيًا[79]، ولبس سعد بن أبي وقاص هو الآخر خاتمًا من ذهب. وهو أمر يدل على استخدام المسلمين لخواتم الذهب. وقُدّرت ثياب ودابّة وخاتم التاجر الليث بن سعد (ت 175 ه) بين (ثمانية عشر وعشرين) ألف درهم[80].

وكانت هدايا التجار إلى نسائهم تليق بمستواهم الاقتصادي، وكان يدل على بذخهم وارتفاع معيشتهم. فقد أهدى مصعب بن الزبير بن العوام (ت 70 ه) زوجته عائشة بنت طلحة (ثماني) لؤلؤات، نثرها في حجرها وهي نائمة[81]، كما أهدى يزيد بن خالد القسري (ت 127 ه) جاريته ياقوتة تساوي (ثلاثة وسبعون) ألف دينار[82].

واتّسم صداق بنات ونساء التجار بارتفاع قيمته، فكان صداق عائشة بنت طلحة بن عبيد الله (ت 110 ه) من زواجها بعبد الرحمن بن أبي بكر (ت 58 ه) -ومن بعده مصعب بن الزبير- (مائة) ألف دينار[83]، وقد أهدى لها الأخير (خمسمائة) ألف درهم[84]. وكان مهر زوجة التاجر عمرو بن حريث (أربعمائة وثمانين) درهمًا، سوى الصداق[85].

المبحث الثالث

الممارسات التجارية للتجار المسلمين

كانت المضاربة أسلوبًا تجاريًا متّبعًا قبل الإسلام بشكل كبير، لا سيّما في مكّة[86]. والمضاربة هي إعطاء المال لآخر ليتاجر به، على أن يكون الربح بينهما مناصفة أو بسهم معلوم، ويجوز تسمية صاحب رأس المال والتاجر (مضاربًا أو مقارضًا أو معاملًا)، لا سيّما أن أهل المدينة يسمون هذا العقد (مقارضة)، وأهل مكّة

(مضاربة)، وأهل الكوفة (معاملة)[87]. وعلى الرغم من عدم وضح شروط المضاربة، وما يخص الخسارة والربح في المصادر، إلا أن البعض تطرق إلى ذلك، فقد روي عن القاضي شريح بن الحارث (ت 82 ه) قوله: "الوضيعة على المال، والربح على ما اصطلحوا عليه"[88]. ويبيّن السرخسي (ت 490 ه) أنه: "لا يحلّ لواحد أن يضمن لصاحبه ربحًا يأتيه به، ولا يحل كذلك قراض على ضمان"[89].

ويشترط بالمضارب عدم مخالفة شريكه، فعن إياس بن معاوية (ت 122 ه) أنه قال: "إذا قيل للمضارب لا تذهب إلى واسط فذهب، فهو ضامن والربح بينهما على ما اشترط"[90]. وكانت خيانة المضاربين لشركائهم سائدة، وهذا ما يظهر من خلال القضايا التي كانت ترفع للقُضاة بهذا الشأن، ويُذكر أن القاضي شريح بن الحارث كان لا يقضي في المضاربة إلا قضاءين، إذ كان يقول لربّ المال: "شاهداك إن أمينك خانك، وإلا فيمينه بالله ما خانك"[91].

وقد درّت المضاربة ربحًا كبيرًا، إذ عفى العلماء مال المضاربة من دفع العشور[92]، كما أنه ليس للمضارب ولاية أداء الزكاة[93]. وهذا يُفسّر عمل العديد من التجار بالمضاربة، ومن أشهر هؤلاء: زيد ابن حارثة[94]، وأبو عبيد الأنصاري[95]، وأبو معقل الأنصاري[96]، وعثمان بن أبي العاص (ت 51 ه)[97]، وسفيان بن سعيد بن مسروق (ت 161 ه) الذي كان من أشهر المضاربين في العصر الأموي[98]، وكذلك التاجر يسار بن محدوج الذي تاجر مرّة لأحدهم مضاربة في الصين، وعاد إليه بـ(سبعمائة) ألف[99].

وشاع استخدام الوكالة في البيع والشراء في صدر الإسلام، إذ وكّل الرسول (ص) بلال بن رباح (ت 20 ه) بشراء الطعام له، وبيع الهدايا التي كانت تأتيه[100]. ووكّل الخليفة عمر بن الخطاب من يبيع له الغنائم التي تصل إليه، ووكّل قادته ببيع الغنائم التي يصعب نقلها، كالفيلة التي غنمها المسلمون في المدائن، واشترط بيعها في أرض المسلمين[101]. وقام الخليفة عثمان بن عفان بتوكيل أحدّهم بشراء سبي له[102].

وكّل معاوية بن أبي سفيان من يتاجر له بأصنام ذهبية إلى الهند[103]. وقام الخليفة الوليد بن عبد الملك (86-96 ه) بتوكيل والي خراج مصر بشراء فلفلًا ليهديه إلى ملك الروم[104]. كما وكّل هشام بن عبد الملك واليه خالد القسري ببيع غلّاته[105].

واستخدم الولاة وعمال الدولة كذلك الوكلاء للقيام عنهم بالأمور التجارية، فقد وكّل زياد بن أبيه رجلًا من الشام ليتاجر له بـ(ستين) ألفًا[106]، وأرسل القاضي شريح بن الحارث أحدّهم ليشتري له وصيفًا بـ(تسعمائة) درهم من نهر بلخ[107].

وقام التجار بإنشاء فروع تجارية لهم في عدّة أمصار في الدولة، وعهدوا بإدارتها إلى الوكلاء. فكان عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة (ت 36 ه) أثناء إقامته باليمن يرسل العطر إلى المدينة، فتقوم أمه التاجرة أسماء بنت مخربة ببيعه إلى نساء الأنصار إلى الأعطيات[108]. وكان يونس بن عبيد بن دينار العبدي (ت 134 ه) يشتري الحرير من البصرة، ويرسله إلى وكيله بالأهواز، ويبعث له وكيله من عنده بالخز[109].

وقام غلمان وعبيد التجار بدور الوكلاء في الأمصار الأخرى، فقد كان للتاجر البصري حسان بن أبي سنان غلام في الأهواز يوافيه بالأمور التجارية، وقد كتب له الغلام مرّة أن قصب السكر أصابته آفة في الأهواز، فاشترى حسان السكر من رجل بصري، وربح فيه (ثلاثين) ألفًا[110].

وتولى الوكلاء صرف الصكوك التي يكتبها التجار على أنفسهم، سواء في البلد نفسه أو في الأقطار الأخرى. فعندما همّ سعيد بن عثمان بن عفان الخروج من الشام إلى البصرة، قال له عبيد الله بن أبي بكرة (ت 79 ه): "هذا كتابي إلى وكيلي بالبصرة فخذه فادفعه إليه، وخذ ما يعطيك فاستعن بذلك على سفرك"[111]. وكتب التاجر الكوفي الحسن بن عمارة بن المضرب (ت 153 ه) رقعة بـ(خمسمائة) درهم، ليصرفها من وكيله في الفرات، حيث كان متّجهًا[112].

وعُدّ عدد من التجار وكلاءهم بمثابة بنوك محلّية، فقد حدث أن افتقر أحد القرّاء، فتوجه إلى سعيد بن العاص (ت 59 ه) الذي حوّله إلى وكيله، فلما توجه إليه قال له الوكيل: "أن الأمير قد أمر لك بشيء فأت بمن يحمله معك... فأخرج إليه ثلاثة من السودان على رأس كل واحد منهم بَدَرة دراهم"[113].

وحثَّ الرسول (ص) المسلمين على الاتّجار بأموال اليتامى؛ خوفًا من تناقصها، بسبب الزكاة، فقد روي عنه (ص) أنه قال: "أضربوا بأموال اليتامى، واتجروا بأموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة"[114]. وعندما تولّى عمر بن الخطاب الخلافة، شجّع هو الآخر المتاجرة بأموال اليتامى بقوله: "ابتغوا بأموال اليتامى، لا تذهبها الزكاة"[115]، كما دفع إلى عثمان بن أبي العاص –أحد كبار تجار البصرة- (عشرة) آلاف درهم ليتيم، فتاجر له بها وعاد إليه بـ(مائة) ألف[116].

وشارك التجار بعضهم البعض في العمل التجاري، فقال السائب بن شريك أن الرسول (ص) كان شريكًا لوالده في تجارة الأدم[117]. وكان طلحة بن عبيد الله يتاجر في البحر مع شريكه سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل (ت 51 ه)[118]. أما عبد الرحمن بن عوف فقد كان له عدّة شركاء، منهم رباح بن المغترف[119].

وشارك التجار الموالي بعضهم البعض في العهد الأموي. ومن بينهم التاجران عبدة بن أبي لبابة الأسدي وشريكه الحسن بن الحر النخعي (ت 133 ه)، اللذان كانا يسافران معًا في تجارتهما[120]. وكذلك سويد بن قيس العبدي وشريكه مخرمة العبدي في تجارة البزّ[121].

وانتشر التجار الشركاء في الأقطار المختلفة، وكانوا يجتمعون كل عام للمحاسبة. مثل حسّان بن أبي سنان البصري الذي أقام بالأهواز، وكان له شريك يقيم بالبصرة[122]. كما كان سفيان بن سعيد الثوري (ت 161 ه) يلتقي بشركائه كل عام بالموسم[123].

ولم يقف الإسلام عائقًا أمام مشاركة المرأة للرجل بالتجارة، فقد أباح هذه المشاركة[124]. كما أباح مشاركة المسلمين لأهل الذّمة، بشرط عدم تفرّدهم بالبيع والتجارة في أسواق المسلمين[125]، وكان هذا سببًا في ظهور نوع جديد من الشراكة الأسمية بينهم وبين المسلمين، فقد طلب أعجمي من عثمان بن عفان بأن يتاجر بالبز تحت اسمه، مقابل نسبة من الربح يدفعها له، وذلك تحايلًا على الأمر الذي أصدره عمر بن الخطاب بعدم انفراد غير المسلمين بالتجارة[126].

وساد استقراض التجار من بعضهم البعض، فقد استقرض الزبير بن العوام (مائة) ألف من حكيم بن حزام[127]، و(أربعمائة) ألف من عبد الله بن جعفر[128]. وأرسل مرّة الخليفة عمر بن الخطاب إلى عبد الرحمن بن عوف ليستقرض منه (أربعة) آلاف درهم[129]. وأقرض عثمان بن عفان زميله طلحة بن عبيد الله (خمسين) ألفًا[130]، كما أقرض المقداد بن الأسود (سبعة) آلاف درهم[131]. وكان التاجر حبيب بن محمد العجمي (ت 120 ه) يستلف الأموال من زملائه التجار[132].

الخاتمة
وعرض الاستنتاجات

من أهم الاستنتاجات التي خرج بها البحث:

1. شجّع الدين الإسلامي على التجارة؛ وذلك لظهور الإسلام في مجتمع تجاري، فكان الرسول (ص) والخلفاء من بعده يشجعون على التجارة، وعُدّ العمل بالتجارة من أفضل الطرق التي يتم بها تنمية الأموال والإمكانيات المالية للناس.
2. كان للدعوة الإسلامية دور كبير في زيادة النشاطات التجارية، حيث زادت الفتوحات الإسلامية من حجم التبادل التجاري، وذلك بفتح الحدود بين مناطق العالم القديم، قد ساعد السيطرة على طرق التجارة العالمية وأزالت الحدود والحواجز الجمركية بين الدول على زيادة النشاط التجاري.
3. ضمّت طبقة الأثرياء في المجتمع الإسلامي: التجار، والخلفاء وعمال الدولة وولاتها، ممن كانوا تجارًا في الأصل واستمروا بممارسة التجارة، أو ممن امتهنوا التجارة خلال عملهم في الدولة، فكان العديد من عمّال الدولة -لا سيّما في العهد الأموي- من الذين كوّنوا ثروة كبيرة أثناء عملهم بالتجارة.
4. كان التجار يتاجرون بأموال اليتامى، لعدم تناقصها؛ بسبب الزكاة، فتكاثرت، وكانت تلك المتاجرة تدرّ ربحًا كبيرًا عليهم.

5. انتشر التجار الشركاء في الأمصار المختلفة، وقد أباح الإسلام مشاركة المرأة للرجل بالتجارة، وكان الشركاء يجتمعون كل عام للمحاسبة.
6. قوّت الشراكة في التجارة أواصر العلاقات الاجتماعية بين مجتمع التجار، سواء كانوا مسلمين رجالًا أو نساءً، أو مسلمين مع أهل الذمّة، فقد شارك التجار بعضهم البعض في العمل التجاري، كما شارك التجار الموالي بعضهم البعض، لا سيّما في العهد الأموي.
7. تُعَدّ (المضاربة) أسلوبًا تجاريًا سائدًا في الدولة الإسلامية آنذاك، وهي إعطاء المال لشخص ليتاجر به، على أن يكون الربح مناصفة بينهما أو بسهم معلوم، وقد درّت المضاربة ربحًا كبيرًا على التجار.
8. شاع استخدام (الوكالة) في البيع والشراء، حيث استخدم الخلفاء الولاة وعمال الدولة (الوكلاء) للقيام عنهم بالأمور التجارية، إذ كانوا لا يقومون غالبًا بأمور البيع والشراء بأنفسهم، إنما يعهدون بها للوكلاء؛ بسبب عدم تفرّغهم التام للتجارة، ولعدم قدرتهم على القيام بجميع معاملاتهم التجارية بآن واحد.
9. أنشأ التجار فروع تجارية لهم في عدّة أمصار في الدولة، وعهدوا بإدارتها إلى الوكلاء، وقد قام غلمان وعبيد التجار بدور الوكلاء في تلك الأمصار.
10. كان وكلاء التجار ينتشرون بأقطار عديدة، ويوافون موكليهم التجار بالأسعار، وبالنشاطات الاقتصادية، وبطبيعة الانتاج الزراعي، كما كانوا يقومون بتبادل البضائع فيما بينهم، أي يتولون مسؤولية الاستيراد والتصدير والإشراف على بيع البضاعة.
11. قام الوكلاء بصرف الصكوك التي يكتبها التجار على أنفسهم في بلد التاجر نفسه أو في الأمصار الأخرى، وقد عَدّ التجار وكلاءهم بمثابة البنوك المحلّية.
12. سادت عملية استقراض التجار بعضهم من بعض.
13. استثمر التجار أموالهم في شراء الدور والعقارات والضياع في مختلف المدن والأمصار، بمبالغ طائلة، ولم يقصر نشاطهم على ذلك فقد، بل تعدّى ذلك إلى امتلاكهم أسواقًا خاصة بهم، وقد ازداد ذلك في عهد الدولة الأموي بشكل كبير.
14. وبذلك، شكّل التجار الطبقة الغنية في المجتمع الإسلامي، وعاشوا مظاهر الثراء والترف مع أفراد أسْرهم بما يليق بمستواهم الاقتصادي والاجتماعي، مما كان يدل على بذخهم وارتفاع مستوى معيشتهم.

- **الهوامش:**

(1) يحيى بن معين (ت 233 ه)، التاريخ، تحقيق: د. أحمد محمد نور، مكتبة مكّة المكرمة، السعودية، 1979، 4: 49؛ أحمد بن فارس (ت 395 ه)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1969، 3: 131؛ إسماعيل بن حداد الجوهري (ت 398 ه)، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، ط2، دار للعلم للملايين، بيروت، 1979، 6: 2372.

(2) سليمان بن الأشعث (أبو داود) (ت 275 هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، سوريا، 1973، 2: 293؛ محمد بن عيسى الترمذي (ت 278 هـ)، الجامع الصحيح (السنن)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط2، دار الفكر، دمشق، 1983، 2: 345.

(3) محمد بن سعد (ت 220 ه)، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، (د.ت)، 3: 277؛ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224 ه)، الأموال، تحقيق: محمد حليل الهراس، ط2، دار الفكر، دمشق، 1988، ص 296.

(4) محمد بن عمر الواقدي (ت 207 هـ)، المغازي، تحقيق: مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، 1: 200؛ أحمد بن يحيى البلاذري (ت 279 هـ)، أنساب الأشراف، تحقيق: محمد حميد الله، دار المعارف، القاهرة، 1959، 1: 312.

(5) أبو عبيد، المصدر السابق، ص 548؛ علي بن محمد الشيباني (ابن الأثير) (ت 630 هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، المكتبة الإسلامية، طهران، (د.ت)، 2: 35.

(6) مالك بن أنس (ت 179 هـ)، الموطأ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط2، المكتبة العلمية، القاهرة، 1979، ص 269؛ عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم (ت 257 هـ)، فتوح مصر وأخبارها، تحقيق: تشارلز تودي، مكتبة المثنى، بغداد، 1920، ص 166.

(7) مالك بن أنس (ت 179 هـ)، المدونة الكبرى، مطبعة السعادة، القاهرة، 1323 هـ، 1: 291؛ أحمد بن يحيى البلاذري (ت 279 هـ)، فتوح البلدان، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، دار النشر للجامعيين، بيروت، 1957، ص 427-428؛ أحمد بن داود الدينوري (ت 282 هـ)، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر وجمال الدين الشيال، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1960، ص 138.

(8) أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت 365 ه)، الأوائل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، ص 99؛ محمد بن أبي سهل السرخسي (ت 490 هـ)، المبسوط، تحقيق: محمد راضي الحنفي، ط2، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، 3: 19؛ علي بن محمد الشيباني (ابن الأثير) (ت 630 هـ)، الكامل في التاريخ، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1997، 2: 291.

(9) علي بن الحسن (ابن عساكر) (ت 571 هـ)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: مجموعة من المؤرخين، ط2، دار الفكر، دمشق، 1995، 30: 324؛ عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي) (ت 597 هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، 4: 73.

(10) ابن سعد، المصدر السابق، 3: 185؛ البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 10: 70.

(11) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، 5: 33؛ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 ه)، سير أعلام النبلاء، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1990، 1: 91.

(12) أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430 هـ)، حلية الأولياء وطبقة الأصفياء، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1967، 1: 98؛ عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي) (ت 597 هـ)، صفة الصفوة، تحقيق: محمد فاخوري ومحمد رواسي قلعجي، ط4، دار المعرفة، بيروت، 1986، 1: 352.

(13) ابن سعد، المصدر السابق، 3: 136؛ إسماعيل بن عمر بن كثير (ت 774 هـ)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، 1966، 7: 164.

(14) علي بن الحسين المسعودي (ت 345 ه)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1989، 1: 624؛ عبد الرحمن بن محمد (ابن خلدون) (ت 808 هـ)، تاريخ ابن خلدون، منشورات الأعلمي، بيروت، 1971، 1: 171.

(15) المسعودي، المصدر السابق، 1: 624؛ ابن الأثير، أسد الغابة، المصدر السابق، 3: 61؛ الذهبي، المصدر السابق، 1: 33.

(16) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 25: 99؛ علي بن الحسن (ابن عساكر) (ت 571 هـ)، تهذيب ابن عساكر، تهذيب وترتيب: الشيخ عبد القادر بدران، ط2، دار المسيرة، بيروت، 1979، 7: 84.

(17) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 25: 102؛ ابن عساكر، تهذيب ابن عساكر، المصدر السابق، 7: 85.

(18) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، 5: 114؛ يوسف المزي (ت 742 هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، 13: 423؛ الذهبي، المصدر السابق، 1: 330.

(19) أحمد بن محمد بن عبد ربه (ت 328 ه)، العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين وآخرون، ط3، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، 1965، 4: 322؛ المزي، المصدر السابق، 13: 423.

(20) الأصبهاني، المصدر السابق، 1: 90؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 18: 199؛ خليل بن أيبك الصفدي (ت 764 ه)، الوافي بالوفيات، دار صادر، بيروت، 1991، 14: 182-183؛ ابن كثير، المصدر السابق، 7: 351.

(21) ابن سعد، المصدر السابق، 3: 109؛ المزي، المصدر السابق، 9: 322؛ ابن كثير، المصدر السابق، 5: 345.

(22) ابن عساكر، تهذيب ابن عساكر، المصدر السابق، 7: 234؛ الذهبي، المصدر السابق، 2: 82-83.

(23) ابن سعد، المصدر السابق، 4: 30.

(24) السرخسي، المصدر السابق، 22: 18.

(25) ابن الجوزي، صفة الصفوة، المصدر السابق، 1: 571؛ ابن كثير، المصدر السابق، 9: 5.

(26) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، المصدر السابق، 1: 291؛ أبو عبيد، المصدر السابق، ص 322؛ البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 10: 217.

(27) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 27: 273؛ ابن عساكر، تهذيب ابن عساكر، المصدر السابق، 7: 335.

(28) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 4: 88؛ ابن كثير، المصدر السابق، 8: 137.

(29) ابن عبد ربه، المصدر السابق، 2: 70؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 27: 285.

(30) المزي، المصدر السابق، 18: 545؛ الذهبي، المصدر السابق، 5: 229.

(31) الأصبهاني، المصدر السابق، 7: 322؛ ابن الجوزي، صفة الصفوة، المصدر السابق، 4: 313.

(32) المزي، المصدر السابق، 34: 37.

(33) ابن الجوزي، صفة الصفوة، المصدر السابق، 4: 220.

(34) ابن سعد، المصدر السابق، 3: 308؛ عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276 ه)، عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت)، 3: 356.
(35) أبو عبيد، المصدر السابق، ص 296؛ ابن عبد ربه، المصدر السابق، 4: 94.
(36) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 4: 548-549؛ حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري (ت ٩٦٦ هـ)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، مؤسسة شعبان، بيروت، (د.ت)، 2: 268.
(37) ابن سعد، المصدر السابق، 3: 77؛ المسعودي، المصدر السابق، 1: 624.
(38) أبو هلال، المصدر السابق، ص 130؛ الأصبهاني، المصدر السابق، 2: 297-298؛ الديار بكري، المصدر السابق، 2: 269.
(39) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 4: 130.
(40) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، 4: 236.
(41) ابن قتيبة، المصدر السابق، 1: 175.
(42) أبو هلال، المصدر السابق، ص 93.
(43) محمد بن يزيد المُبرّد (ت 285 هـ)، الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، بيروت، (د.ت)، 1: 305.
(44) محمد بن جرير الطبري (ت 310 هـ)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1960، 7: 152.
(45) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 9: 94؛ الطبري، المصدر السابق، 7: 147؛ النويري، 21: 452.
(46) البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص 395.
(47) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 3: 56.
(48) ابن سعد، المصدر السابق، 3: 109؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 18: 143.
(49) ابن عبد ربه، المصدر السابق، 4: 324؛ ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626 هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1968، 4: 182.
(50) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 4: 55.
(51) أبو عبيد، المصدر السابق، ص 351-352؛ الطبري، المصدر السابق، 4: 280؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، 5: 285.
(52) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 25: 101.
(53) ابن عساكر، تهذيب ابن عساكر، المصدر السابق، 7: 84؛ ابن الجوزي، صفة الصفوة، المصدر السابق، 1: 34.
(54) ابن سعد، المصدر السابق، 4: 77؛ المسعودي، المصدر السابق، 1: 624.
(55) الترمذي، المصدر السابق، 5: 321؛ ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، 5: 34.
(56) المُبرّد، المصدر السابق، 1: 149؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، 1: 472.
(57) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 21: 140-141؛ الديار بكري، المصدر السابق، 2: 292.
(58) الطبري، المصدر السابق، 2: 282؛ الأصبهاني، المصدر السابق، 2: 49.
(59) المزي، المصدر السابق، 24: 43؛ ابن كثير، المصدر السابق، 8: 100.
(60) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 4: 66.
(61) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، 8: 170.
(62) محمد بن حبيب بن أمية البغدادي (ت 245 ه)، المحبر، تحقيق: ليزة ليختن شتير، المكتب التجاري، بيروت، (د.ت)، ص 150.
(63) ابن عبد الحكم، المصدر السابق، ص 114؛ البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص 304؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، 3: 284.
(64) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، ص 21؛ ابن عساكر، تهذيب ابن عساكر، المصدر السابق، 6: 182.
(65) ياقوت الحموي، المصدر السابق، 3: 283.
(66) البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص 395.
(67) المصدر نفسه، ص 247.
(68) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 10: 12؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 1: 171.
(69) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 13: 185.
(70) ابن سعد، المصدر السابق، 3: 108؛ ابن عبد الحكم، المصدر السابق، ص 114؛ الصفدي، المصدر السابق، 14: 184.

(71) الطبري، المصدر السابق، 5: 170؛ ابن عبد ربه، المصدر السابق، 4: 45؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 29: 263.
(72) ابن الجوزي، صفة الصفوة، المصدر السابق، 1: 347.
(73) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 15: 355.
(74) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، 5: 275.
(75) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 10: 12.
(76) محمد بن حبيب، المصدر السابق، ص 150؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 29: 261.
(77) ابن سعد، المصدر السابق، 5: 140.
(78) المصدر نفسه، 5: 180.
(79) المصدر نفسه، 3: 220؛ البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 10: 123.
(80) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 10: 12.
(81) الصفدي، المصدر السابق، 16: 602.
(82) الطبري، المصدر السابق، 7: 208.
(83) الصفدي، المصدر السابق، 16: 600.
(84) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 7: 19.
(85) المصدر نفسه، 10: 217.
(86) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 9: 259-260؛ ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، 3: 143؛ ابن كثير، المصدر السابق، 2: 223.
(87) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، المصدر السابق، 5: 86؛ السرخسي، المصدر السابق، 23: 18.
(88) محمد بن خلف بن حيان (وكيع) (ت 306 هـ)، أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، 2: 248.
(89) السرخسي، المصدر السابق، 22: 18.
(90) الأصبهاني، المصدر السابق، 3: 17.
(91) وكيع، المصدر السابق، 2: 350.
(92) مالك، المدونة الكبرى، المصدر السابق، 1: 280.
(93) السرخسي، المصدر السابق، 2: 202.
(94) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، 3: 261.
(95) عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت 620 ه)، الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار، تحقيق: علي نويهض، دار الفكر، بيروت، 1972، ص 349.
(96) المصدر نفسه، ص 342.
(97) أبو عبيد، المصدر السابق، ص 549؛ ابن الأثير، أسد الغابة، المصدر السابق، 2: 35.
(98) ابن سعد، المصدر السابق، 7: 372؛ الذهبي، المصدر السابق، 7: 227.
(99) وكيع، المصدر السابق، 2: 82.
(100) أبو داود، المصدر السابق، 3: 439-440؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 4: 416.
(101) البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص 404.
(102) علي بن حسام الدين المتقي الهندي (ت 975 هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حيّان وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979، 4: 175.
(103) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 4: 130.
(104) ابن عبد الحكم، المصدر السابق، ص 99.
(105) الطبري، المصدر السابق، 7: 154؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، 4: 236.
(106) ابن قتيبة، المصدر السابق، 1: 175.
(107) وكيع، المصدر السابق، 2: 233.
(108) الواقدي، المصدر السابق، 1: 89؛ ابن سعد، المصدر السابق، 8: 300-301؛ ابن قدامة، المصدر السابق، ص 67.
(109) الأصبهاني، المصدر السابق، 3: 15؛ ابن الجوزي، صفة الصفوة، المصدر السابق، 3: 305؛ المزي، المصدر السابق، 32: 522.
(110) ابن الجوزي، صفة الصفوة، المصدر السابق، 3: 337؛ ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، 8: 152.

(111) أحمد بن أعثم الكوفي (ت 314 هـ)، الفتوح، تحقيق: محمد بن المعيد خان، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن (الهند)، 1968، 4: 187.
(112) المزي، المصدر السابق، 6: 274.
(113) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، 5: 296-297؛ ابن كثير، المصدر السابق، 8: 85.
(114) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، المصدر السابق، 1: 250؛ أبو عبيد، المصدر السابق، ص 547.
(115) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، المصدر السابق، 1: 251؛ أبو عبيد، المصدر السابق، ص 549.
(116) أبو عبيد، المصدر السابق، ص 548؛ ابن الأثير، أسد الغابة، المصدر السابق، 2: 35.
(117) السرخسي، المصدر السابق، 30: 246؛ الديار بكري، المصدر السابق، 1: 404.
(118) يحيى بن معين، المصدر السابق، 2: 207؛ ابن الجوزي، صفة الصفوة، المصدر السابق، 1: 336؛ الذهبي، المصدر السابق، 1: 135-136.
(119) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، 11: 59.
(120) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 13: 58؛ المزي، المصدر السابق، 18: 543؛ الذهبي، المصدر السابق، 5: 229.
(121) أبو داود، المصدر السابق، 3: 631.
(122) الأصبهاني، المصدر السابق، 3: 116؛ ابن الجوزي، صفة الصفوة، المصدر السابق، 3: 338.
(123) ابن سعد، المصدر السابق، 7: 372؛ الأصبهاني، المصدر السابق، 6: 380.
(124) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، المصدر السابق، 5: 70.
(125) وكيع، المصدر السابق، 1: 340-341؛ السرخسي، المصدر السابق، 22: 125.
(126) مالك، الموطأ، المصدر السابق، ص 283.
(127) ابن كثير، المصدر السابق، 8: 69.
(128) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 18: 431؛ المزي، المصدر السابق، 7: 187-188.
(129) ابن سعد، المصدر السابق، 3: 278؛ أبو عبيد، المصدر السابق، ص 341-344؛ ابن قتيبة، المصدر السابق، 3: 356.
(130) الطبري، المصدر السابق، 4: 405؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، 25: 103؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، 3: 93.
(131) المتقي الهندي، المصدر السابق، 5: 838-839.
(132) الأصبهاني، المصدر السابق، 6: 153؛ ابن عساكر، تهذيب ابن عساكر، المصدر السابق، 4: 35؛ ابن الجوزي، صفة الصفوة، المصدر السابق، 3: 318.

قائمة المصادر

1. أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224 ه)، الأموال، تحقيق: محمد حليل الهراس، ط2، دار الفكر، دمشق، 1988.
2. أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت 365 ه)، الأوائل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987.
3. أحمد بن أعثم الكوفي (ت 314 ه)، الفتوح، تحقيق: محمد بن المعيد خان، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن (الهند)، 1968.
4. أحمد بن داود الدينوري (ت 282 ه)، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر وجمال الدين الشيال، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1960.
5. أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430 ه)، حلية الأولياء وطبقة الأصفياء، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1967.
6. أحمد بن فارس (ت 395 ه)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1969.
7. أحمد بن محمد بن عبد ربه (ت 328 ه)، العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين وآخرون، ط3، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، 1965.
8. أحمد بن يحيى البلاذري (ت 279 هـ)، أنساب الأشراف، تحقيق: محمد حميد الله، دار المعارف، القاهرة، 1959.
9. ـــــــــ، فتوح البلدان، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، دار النشر للجامعيين، بيروت، 1957.
10. إسماعيل بن حداد الجوهري (ت 398 ه)، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، ط2، دار للعلم للملايين، بيروت، 1979.
11. إسماعيل بن عمر بن كثير (ت 774 ه)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، 1966.

12. حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري (ت ٩٦٦ هـ)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، مؤسسة شعبان، بيروت، (د.ت).
13. خليل بن أيبك الصفدي (ت 764 ه)، الوافي بالوفيات، دار صادر، بيروت، 1991.
14. سليمان بن الأشعث (أبو داود) (ت 275 ه)، سنن أبي داود، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، سوريا، 1973.
15. عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم (ت 257 هـ)، فتوح مصر وأخبارها، تحقيق: تشارلز تودي، مكتبة المثنى، بغداد، 1920.
16. عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي) (ت 597 ه)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.
17. ـــــــــــ، صفة الصفوة، تحقيق: محمد فاخوري ومحمد رواسي قلعجي، ط4، دار المعرفة، بيروت، 1986.
18. عبد الرحمن بن محمد (ابن خلدون) (ت 808 ه)، تاريخ ابن خلدون، منشورات الأعلمي، بيروت، 1971.
19. عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت 620 ه)، الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار، تحقيق: علي نويهض، دار الفكر، بيروت، 1972.
20. عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276 ه)، عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).
21. علي بن الحسن (ابن عساكر) (ت 571 ه)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: مجموعة من المؤرخين، ط2، دار الفكر، دمشق، 1995.
22. ـــــــــــ، تهذيب ابن عساكر، تهذيب وترتيب: الشيخ عبد القادر بدران، ط2، دار المسيرة، بيروت، 1979.
23. علي بن الحسين المسعودي (ت 345 ه)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1989.
24. علي بن حسام الدين المتقي الهندي (ت 975 ه)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حيّان وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979.
25. علي بن محمد الشيباني (ابن الأثير) (ت 630 هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، المكتبة الإسلامية، طهران، (د.ت).
26. ـــــــــــ، الكامل في التاريخ، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1997.
27. مالك بن أنس (ت 179 هـ)، المدونة الكبرى، مطبعة السعادة، القاهرة، 1323 ه.
28. ـــــــــــ، الموطأ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط2، المكتبة العلمية، القاهرة، 1979.
29. محمد بن أبي سهل السرخسي (ت 490 ه)، المبسوط، تحقيق: محمد راضي الحنفي، ط2، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
30. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 ه)، سير أعلام النبلاء، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1990.
31. محمد بن جرير الطبري (ت 310 ه)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1960.
32. محمد بن حبيب بن أمية البغدادي (ت 245 ه)، المحبر، تحقيق: ليزة ليختن شتير، المكتب التجاري، بيروت، (د.ت).
33. محمد بن خلف بن حيان (وكيع) (ت 306 ه)، أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
34. محمد بن سعد (ت 220 ه)، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، (د.ت).
35. محمد بن عمر الواقدي (ت 207 ه)، المغازي، تحقيق: مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
36. محمد بن عيسى الترمذي (ت 278 ه)، الجامع الصحيح (السنن)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط2، دار الفكر، دمشق، 1983.
37. محمد بن يزيد المُبرّد (ت 285 ه)، الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، بيروت، (د.ت).
38. ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626 ه)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1968.
39. يحيى بن معين (ت 233 ه)، التاريخ، تحقيق: د. أحمد محمد نور، مكتبة مكّة المكرمة، السعودية، 1979.
40. يوسف المزي (ت 742 ه)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.